نظم لقاءً تنويرياً للمشاركين في المشروع بحضور 400 شاب وشابة من الخريجين الجدد وحديثي التخرج

«اتحاد الصناعات»: «صناع المستقبل 8» نجح في تأهيل 168 خريجاً للعمل في المصانع

هدى البقشي

جانب من حضور الشباب من الخريجين الجدد وحديثي التخرج

انطلقت أمس فعاليات اللقاء التنويري لمشروع «صناع المستقبل 8» الذي ينظمه اتحاد الصناعات الكويتية للمرة الثامنة على التوالي بدعم وتمويل من الهيئة العامة للقوى العاملة، حيث حضره أكثر من 400 شاب وشابة من الخريجين الجدد وحديثي التخرج. وفي بداية اللقاء، أكدت مدير عام اتحاد الصناعات الكويتية هدى البقشي ان مشروع «صناع المستقبل 8» يستهدف الشباب الكويتي حديثي التخرج من مختلف التخصصات الفنية والإدارية، وذلك بهدف تدريبهم وتأهيلهم للعمل في المصانع الكويتية المختلفة، وفقا لعدد من الضوابط والاشتراطات التي حددتها الهيئة العامة للقوى العاملة، مؤكدة توفر 25 فرصة وظيفية بتخصصات مختلفة في عدد من المصانع الأعضاء بالاتحاد في الوقت الراهن.

وأضافت ان المشروع منذ انطلاقه في 2014، نجح بتأهيل نحو 168 خريجا وخريجا للعمل في عدد من المصانع الكويتية على مدى 4 سنوات، وفي مختلف الوظائف والمهن، خاصة بعد أن تلمس الاتحاد من خلال قربه من المصانع الكويتية وجود فرص وظيفية مناسبة للشباب الكويتي، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على تغيير الصورة النمطية السائدة عن الشباب الكويتي.

وأكدت أن مشروع «صناع المستقبل» وغيره من المشاريع والبرامج التي ينفذها الاتحاد، إنما تهدف إلى التعريف بالقطاع الصناعي الكويتي من جهة، وتوفير الفرصة للشباب الكويتي للالتحاق بهذا القطاع، حيث أخذ الاتحاد على عاتقه مهمة البحث عن الشواغر الوظيفية المناسبة في كل المصانع الواقعة تحت مظلة الاتحاد وتدريب الخريجين للعمل في هذه المصانع.

من ناحيتها، شددت مستشارة المشروع لطيفة الصالح على أهمية القطاع الصناعي باعتباره واحدا من القطاعات الاقتصادية الضرورية بالبلاد، وهو الأمر الذي أكد عليه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في أكثر من مناسبة، حيث ركز سموه على ضرورة خلق مورد آخر جديد للدولة بخلاف النفط.

وألمحت إلى أن وجود العنصر الكويتي في كافة المصانع العاملة بالكويت من شأنه أن يمنح المصانع المزيد من الاستقرار، لذا فقد أخذ اتحاد الصناعات على عاتقه مسؤولية تدريب وتأهيل وتشجيع الشباب الكويتي للعمل في المصانع كل في مجال تخصصه.

وأضافت الصالح أن لاتحاد الصناعات الكويتية تواصلا مع العديد من المؤسسات التعليمية والجامعات الحكومية الخاصة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وذلك بهدف التنسيق فيما يتعلق بمخرجات التعليم بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

بدوره، استعرض المدير التنفيذي في عيادة التسويق عمر الحوطي أهمية التسويق في أي شأن من شؤون حياتنا، داعيا المشاركين بالبرنامج إلى خوض غمار العمل الخاص والعمل الحر بعد التعرف على كيفية تسويق أنفسهم بنجاح لدى الجهات التي سيلتحقون بها. وخاطب الحوطي الحضور بقوله ان العمل بالقطاع الخاص أو العمل الحر مليء بالتحديات، فليست كل التجارب ناجحة، لكن الشخص الناجح هو ذلك القادر على مواجهة التحديات وتحويلها إلى فرص يمكن البناء عليها والنجاح بها.

من ناحيته، قال مدير عام مصنع ايبو الخليج م.براك الرشيد ان القطاع الصناعي الكويتي بحاجة للكوادر الكويتية الشابة، لأن الكادر الكويتي أقدر على فهم سوق العمل، فضلا عن قدرته على التواصل مع الجهات المختلفة بحكم علاقاته ومعرفته بجوانب الأمور المحلية المختلفة. وأكد ان الصناعة الكويتية أصبحت ضمن الرؤية المستقبلية للكويت، ومن ثم فمن الضرورة التركيز على هذا القطاع وتوفير ما يحتاجه من عمالة متخصصة من أبناء هذا البلد.

بدورها، أشادت وسمية المنيع ممثلة عن الهيئة العامة للقوى العاملة بالتعاون المثمر مع اتحاد الصناعات الكويتية للمرة الرابعة على التوالي، مشيرة إلى أن 50٪ من المتدربين سينتهي تدريبهم بتوقيع عقد عمل مشروط باستمرار المتدرب في الوظيفة لمدة سنة واحدة على الأقل.

وأشارت إلى وجود 4 مراحل أمام المشاركين بالمشروع وهي:
1 ـ التوجيه والاختيار.
2 ـ التدريب التأسيسي.
3 ـ التدريب الميداني.
4 ـ التقييم النهائي.

■ البقشي: 25 فرصة وظيفية بتخصصات مختلفة متاحة حاليا في عدد من المصانع الأعضاء بالاتحاد

«ستاندرد آند بورز» و«إيه إم بست» تثبتان تصنيف «الخليج للتأمين»

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين، في بيان صحافي أمس عن قيام وكالة التصنيف الائتماني العالمية «ستاندرد آند بورز» بتثبيت التصنيف الائتماني الخاص بالمجموعة عند مستوى A- مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة. كما قامت وكالة التصنيف العالمية «إيه إم بست» بتثبيت التصنيف الخاص بالقوة المالية للمجموعة على المستوى A ممتاز مع تعديل النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية.

وتعكس التصنيفات الائتمانية، الخاصة بمجموعة الخليج للتأمين مكانة الأعمال الاقليمية الممتازة، المستوى الجيد لكفاءة رأس المال المتعلق بالمخاطر، الربحية القوية المستمرة للمجموعة وقدرتها على تنويع مصادر الدخل الخاصة بها، من خلال شركاتها التابعة والزميلة وأنشطة أعمالها، وذلك للوفاء بالتزاماتها السارية تحت كافة الظروف المتوقعة، ويعتبر عامل التصنيف المقابل هو المخاطر المرتبطة باستراتيجية التوسع لمجموعة الخليج للتأمين، والاستحواذ على العقود الكبيرة وانخفاض معدل كفاءة رأس المال.

وقالت كل من «ستاندرد آند بورز» و«إيه إم بست» إن مجموعة الخليج للتأمين قد اتخذت خلال العام الماضي خطوات تصحيحية كافية لتحسين وضع معدل السيولة وتعزيز معدل كفاءة رأس المال ومعالجة المخاطر المتعلقة بشركات المجموعة في البلدان ذات المخاطر العالية على مستوى صناعة التأمين ومخاطر الدول، كما أوضحتا أن المجموعة لديها سجل حافل من النتائج القوية، مدعوما بربحية اكتتاب قوية وعوائد استثمار مستقرة. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات المنافسة في أسواقها التشغيلية، ففي العام 2018، نمت أقساط التأمين المكتتبة للمجموعة بمعدل 10٪ لتصل إلى 335,7 مليون دينار.

خالد السنعوسي

كما تتوقع المجموعة أن يبقى معدل كفاية رأس المال أعلى من الكفء مع توقعات بأن يتحسن بما يتماشى مع نمو الأعمال، بينما تحافظ المجموعة على أداء تشغيلي إيجابي وسيولة كافية، كما قيمت الوكالتان السيولة المالية للمجموعة على أنها قوية، وأضافت أن نظام الإدارة والحوكمة الخاص بالمجموعة على المستوى المناسب، وأخيرا ترى الوكالتان أن إدارة المخاطر ذات كفاءة، حيث تتحمل دورا قويا في توجه المجموعة، مما يخفف من المخاطر المتعلقة باستراتيجيات التوسع الاقليمي لديها والنمو المستمر للأعمال.

وبهذه المناسبة، قال مدير أول بالمجموعة خالد السنعوسي «نحن سعداء بالنتائج المميزة لتصنيفات القوة المالية للمجموعة والمقدمة من وكالات التصنيف العالمية إيه إم بست وكذلك ستاندرد آند بورز، حيث ان هذه النتائج مبنية على جودة الإطار لإدارة المخاطر الشاملة المنشئ جيدا بالمجموعة مع أدوات وتقنيات ملائمة من أجل تحديد، وتقييم، وإدارة المخاطر على مستوى المجموعة». واضاف «نحن أول شركة تأمين في الكويت تحصل على تصنيفات من 3 وكالات تصنيف ائتماني: وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة إيه إم بست ووكالة موديز (A3) مما يمكن المجموعة من تقديم خدمات تأمين عالمية المستوى مع وجود علامة تجارية قوية وموحدة في جميع الأسواق التي نعمل بها».

العنجري: «هوريكا الكويت» ساهم في تطوير معايير جودة الصناعات الغذائية

نبيلة العنجري

ركزت شركة «ليدرز جروب للاستشارات والتطوير» المنظمة لمعرض «هوريكا الكويت للضيافة والصناعات الغذائية وتجهيزات الفنادق والمطاعم» تقريرها الدوري على قضية سلامة الغذاء والأهمية المتزايدة التي تحتلها على شتى المستويات.

وتناول التقرير احدث الأبحاث والتوصيات الصادرة عن المنظمات الأممية ذات الصلة، ليخلص إلى عدة توصيات منها ضرورة إسراع الكويت بمشاريع وإجراءات أهمها مختبرات الفحص المتنقلة.

وتعليقا على التقرير، أكدت مدير عام شركة «ليدرز جروب» ورئيسة اللجنة المنظمة لمعرض «هوريكا الكويت» نبيلة العنجري، ضرورة التعاون الوثيق بين الهيئة العامة للغذاء والتغذية وبين القطاع الخاص ذي الصلة والمجتمع الاهلي، مشيرة إلى «اننا في معرض هوريكا الكويت بدأنا منذ 2012 بالاهتمام بهذه القضية وساهم المعرض بتطوير وتحسين معايير الجودة في قطاع الصناعات الغذائية، خاصة عبر شراكتنا مع شركات معنية بسلامة الغذاء ومختصة بتطبيق هذه المعايير في مؤسسات ومرافق الضيافة».

38 عملية فرعية واحتمالات وأضاف تقرير «ليدرز جروب»: في مقابل تزايد الوعي وثورة المعلومات التي طالت نشر وانتقال المعرفة والمعلومات بهذا الشأن، يتعذر الاطمئنان تماما وكليا ـ وعلى مدار الوقت ـ لسلامة ما يستهلكه المجتمع من آلاف أنواع المواد، فيما خص الاطمئنان لطبيعتها أو سلامة مكوناتها الأصلية، واحتمال تعرضها لأي إهمال من لحظة إنتاجها إلى استهلاكها مرورا بالمراحل التي تمر بها من: تصنيع، تغليف، تخزين، نقل، فحص في مصدر التوريد وفحص في وجهة التصدير، صلاحية مدة الاستهلاك، التبريد.

وقال التقرير انه اقتضى الانتظار نحو 4 سنوات كي ترى «الهيئة العامة للغذاء والتغذية» النور وتباشر مهامها في نوفمبر 1917 بينما كان قانون إنشاء الهيئة نشر في الجريدة الرسمية في يونيو 2013. وتشير المذكرة الإيضاحية للقانون «إلى ان تأمين سلامة الغذاء والمحافظة على صحة المستهلكين، يسهم في تقليل الهدر المالي للنفقات الصحية»، وإلى أن القضاء على «انتشار الأغذية الفاسدة والتالفة وردع مرتكبيها يرتبط بعقوبات رادعة كالحبس».

المجلس المنتخب يعنى بتطبيق إستراتيجية الشركة الاستثمارية التوسعية

«الراية المتميزة» تُشكل مجلس إدارتها الأول

شكلت شركة الراية المتميزة القابضة مجلس ادارتها الأول حيث تم انتخاب محمد الفجي رئيسا لمجلس الإدارة وجاسم الفجي نائبا للرئيس وعدنان السالم رئيسا تنفيذيا للشركة.

ويتضمن مجلس إدارة الشركة 5 أعضاء هم: حمود الفجي، خالد الأحمد، غسان الصبيح، خليفة البديوي، ووليد الزمامي.

وسيتولى مجلس الإدارة المنتخب الاشراف على تطبيق استراتيجية الشركة الاستثمارية التوسعية في أسواق واعدة في الكويت، الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بالإضافة الى أسواق أوروبية. يذكر أن شركة الراية المتميزة القابضة تتضمن تحت مظلتها عددا من أفرع شركة الراية المتحدة في كل من الأسواق السعودية، المصرية، التركية، بالإضافة الى شركات أخرى تعمل في قطاعات مختلفة من ضمنها التأمين والغذاء.

محمد الفجي

جاسم الفجي

عدنان السالم

وكانت الراية المتميزة القابضة قد باشرت أولى عملياتها الاستثمارية في مارس 2019 حيث استحوذت على حصة 26٪ من شركة ميداف للاستثمارات القابضة المتميزة في جمهورية مصر العربية والتي تضم عددا من الشركات العاملة في قطاعات اقتصادية ومالية حيوية، لترفع نسبتها فيها مؤخرا الى 35٪.

تعد من أعلى المستويات المسجلة منذ 4 سنوات

«الوطني»: 5 مليارات دينار مشاريع متوقع إسنادها في 2019

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إنه بعد أن شهدت أنشطة إسناد المشاريع أداء ضعيفا نسبيا في 2018، عاودت ارتفاعها مرة أخرى في الربع الأول من 2019 لتسجل 700 مليون دينار، ولكنها تباطأت مجددا لتبلغ قيمتها 450 مليون دينار فقط في الربع الثاني، في ظل التراجع الكبير لإجمالي قيمة المشاريع التي تمت إسنادها خلال النصف الأول مقارنة مع التوقعات السابقة. إلا أنه قد تم ترحيل بعض المشاريع المتأخرة إلى النصف الثاني من العام لترتفع بذلك قيمة المشاريع المتوقع إسنادها في النصف الثاني من العام الحالي إلى حوالي 4,2 مليارات دينار وفقا لأحدث التقديرات الصادرة عن مجلة MEED. وبذلك يرتفع إجمالي قيمة المشاريع المتوقع إسنادها في 2019 إلى حوالي 5 مليارات دينار والتي تعد من أعلى المستويات المسجلة منذ العام 2015، في ظل الحاجة الملحة لتنفيذ المشاريع الرئيسية لخطة التنمية.

وارتفعت وتيرة اسناد المشاريع بالفعل بشدة حتى الآن في الربع الثالث من 2019 (حتى تاريخ 1 سبتمبر)، حيث تم إسناد مشاريع بقيمة 1,4 مليار دينار من أصل ما يقدر بحوالي 2,7 مليار دينار مقرر إسنادها خلال ذلك الربع. ويعني هذا الأداء القوي حتى الآن في الربع الثالث تحسن التوقعات للعام 2019 لتصبح أفضل من توقعاتنا السابقة ولكن قد يشكل إلغاء أو تأخير ترسية المشاريع خطرا.

وقد استحوذ قطاع البناء والتشييد (573 مليون دينار) وقطاع النقل والمواصلات (360 مليون دينار) على الحصة الأكبر خلال النصف الأول من العام على خلفية إسناد عدد من المشروعات الكبرى، من أهمها مشروعا الجهراء والصليبية التابعين للمؤسسة العامة للرعاية السكنية (430 مليون دينار) ومشروع الطريق الإقليمي الجنوبي (285 مليون دينار) التابع لوزارة الاشغال العامة. أما بالنسبة للنصف الثاني من العام، فمن المتوقع أن يتم إسناد معظم المشاريع ضمن قطاع النقل إلى جانب المشاريع الكبرى لقطاع الطاقة والمياه.

بلغت قيمة المشاريع التي تمت إسنادها ضمن قطاع النقل 210 ملايين دينار في الربع الثاني من العام، أي بنسبة زيادة 40٪ مقارنة بالربع الأول وذلك بعد عدم إسناد أية مشاريع ضمن قطاع النقل في الربع الثاني من العام 2018. وقد يكون انتعاش إسناد مشاريع قطاع النقل والمواصلات ناتجا عن تصاعد الاحتياجات الملحة في ظل التأخر الشديد الذي تشهده صيانة قطاع النقل والبنية التحتية في البلاد. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم إسناد سوى عقدين فقط يتعلقان بمشروع الطريق الاقليمي الجنوبي التابع لوزارة الأشغال العامة في الربع الثاني من العام 2019. إلا أن تلك الحاجة الملحة أصبحت أكثر وضوحا في الربع الثالث من العام 2019 في ظل خروج المشاريع المتأخرة إلى النور.

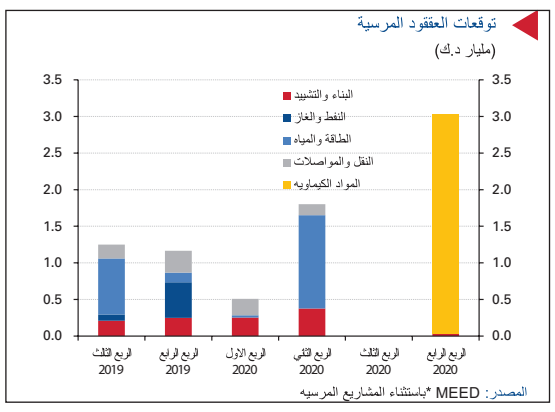

وشهد الربع الثالث إسناد مشاريع بقيمة 1,2 مليار دينار كويتي ضمن قطاع النقل فيما يعد أعلى معدلاتها المسجلة منذ الربع الثاني من العام 2016، كما أنه من المقرر أن ترتفع مع اقتراب هذا الربع من نهايته. أما مستقبليا، فقد تشهد أنشطة القطاع نموا متواضعا، حيث من المقرر تنفيذ العديد من المشاريع متوسطة الحجم في وقت لاحق من العام الحالي وأوائل العام 2020. ويشمل ذلك عددا من مشروعات وزارة الاشغال العامة مثل تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح (105 ملايين دينار) وأربعة أجزاء من الطريق الإقليمي الشمالي بقيمة إجمالية تصل إلى 444 مليون دينار. ولا يزال كلا المشروعين ضمن مرحلة تقييم العطاءات المقدمة.

شهد قطاع البناء والتشييد انكماشا ملحوظا في الربع الثاني من العام 2019 من خلال إسناد مشاريع بقيمة إجمالية بلغت 17 مليون دينار فقط، أي أقل بكثير من الفترات السابقة، إذ قد يعزى هذا التباطؤ إلى تمديد المهلة الزمنية لإسناد المشاريع والمفاوضات المطولة للعطاءات المقدمة. وتم إسناد مشروع عقاري واحد وهو برج الأندلس متعدد الاستخدامات.

وتشير الأرقام الصادرة عن مجلة MEED إلى تسجيل ارتفاع معتدل في مستويات المشاريع المتوقع اسنادها خلال الربع الثالث من 2019 بقيمة اجمالية تصل إلى 274 مليون دينار، من ضمنها مشاريع بقيمة 64 مليون دينار تم إسنادها بالفعل لمشروع مدينة المطلاع السكني التابع للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

أما مستقبليا، فتبدو آفاق قطاع البناء والتشييد متواضعة، حيث من المتوقع إسناد مشاريع بقيمة مليار دينار إضافية خلال الفترة المقبلة حتى الربع الثاني من العام 2020، كما قد يتم تأجيل أو تأخر بعض المشاريع بالنظر إلى الاتجاهات التي شهدناها مؤخرا. ومن ضمن أبرز المشاريع التي سيتم إسنادها، مشروع مدينة صباح الأحمد (المرحلة الثانية والثالثة) التي تشرف وزارة الاشغال العامة على تنفيذه، ومشروع المدن العمالية بجنوب الجهراء التابع لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبلدية الكويت بقيمة اجمالية تبلغ 285 مليون دينار، المقرر إسنادها في سبتمبر وديسمبر 2019، على التوالي.

تباطؤ إسناد مشاريع النفط

ذكر تقرير الوطني أنه بعد التقدم البطيء على مدار السنوات الأخيرة، استعاد قطاع النفط والغاز زخمه وتم إسناد مشاريع بقيمة اجمالية بلغت 167 مليون دينار خلال الربع الثاني من العام و571 مليون دينار إضافية من المشاريع المقرر تنفيذها على مدار النصف الثاني من 2019.

إلا أنه لا يتوقع إسناد المزيد من المشاريع في العام 2020 مما يجعل آفاق القطاع ضعيفة إلى حد ما. وتضمنت المشاريع التي تم إسنادها في الربع الثاني من العام 2019 خط الأنابيب الاستراتيجي الجديد لشركة نفط الكويت الممتد من شمال الكويت إلى مصفاة ميناء الأحمدي (144 مليون دينار) وإسناده لشركة لارسن اند توبرو للهندسة الهيدروكربونية بصفتها المقاول الرئيسي للمشروع. ومن المتوقع أن يتم انجاز المشروع في عام 2021.

وتتضمن أبرز المشاريع المقبلة في عام 2019 مشروع شركة نفط الكويت المتعلق بعمليات ربط الآبار والأعمال المتعلقة بها والذي يتضمن إنشاء 11 نموذجا مرتبطا بالآبار النفطية (108 ملايين دينار) ومشروع المرحلة الثانية من الغاز الحر الجوراسي JPF-4,5 لشركة نفط الكويت (270 مليون دينار) المقرر إسنادها في نوفمبر وديسمبر 2019.

وعلى صعيد منفصل، شهد مشروع مصفاة الزور الذي ما يزال قيد الإنشاء (651 مليون دينار) تأخيرات في الربع الثالث، حيث انه وفقا للقواعد الجديدة للجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية يجب أن يقل المحتوى الكبريتي للوقود عن 0,5٪ في حين كان من المقرر أن يصل إلى 1٪ لإنتاج محطة الزور. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال المشروع على المسار الصحيح لإنجازه بحلول العام 2021.